Distr.: General
24 April 2023
Arabic
Original: English

الجمعية
المجلس

الدورة الثامنة والعشرون
كينغستون، 10–28 تموز/يوليه 2023

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت للجمعية*
اعتماد ميزانية تكميلية للسلطة الدولية لقاع البحار لتفعيل المؤسسة

البند 12 من جدول أعمال المجلس
النظر في المسائل المتعلقة بالمؤسسة

مقترح الميزانية التكميلية للفترة المالية 2023–2024

تقرير الأمين العام

1 - أُعدّ هذا التقرير عملاً بالمقرر الذي اتخذه المجلس خلال الجزء الأول من الدورة الثامنة والعشرين بإنشاء منصب مدير عام مؤقت للمؤسسة داخل أمانة السلطة[1]. وفي ذلك المقرر، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس مقترحا بميزانية تكميلية للفترة المالية 2023–2024 لتغطية التكاليف المتصلة بإنشاء منصب المدير العام المؤقت. وفي المقرر نفسه، طلب المجلس إلى الأمين العام أيضا أن يستكشف جميع الخيارات المتاحة لإنشاء الوظيفتين المقترحتين في إطار الميزانية الحالية للسلطة، وأن يقدم معلومات عن ذلك إلى لجنة المالية. وإذا تعذَّر إنشاء الوظيفتين المقترحتين ضمن الميزانية الحالية، طُلب إلى الأمين العام تقديم مبررات مفصلة للجنة المالية.

* ISBA/28/A/L.1.

(1) ISBA/28/C/10.

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - الميزانية الإرشادية للفترة المالية 2023-2024

2 - ترد في المرفق الأول الميزانية الإرشادية للمؤسسة للفترة المالية 2023-2024. والميزانية الإرشادية مطابقةٌ لميزانية المؤسسة الواردة في الميزانية المقترحة للأمين العام للفترة المالية 2023-2024 المقدّمة في عام 2022 في الوثيقة التي تحمل الرمز ISBA/27/A/3-ISBA/27/C/22. وترصد تلك الميزانية اعتمادَين لوظيفتَين (مدير عام مؤقت ومساعد إداري)، وتكاليف غير متعلقة بالوظائف تغطي السفر في مهام رسمية ودعم تكنولوجيا المعلومات، وتكاليف دعم غير مباشرة على شكل نفقات إدارية ثابتة.

3 - وتلبية لطلب المجلس، تم تصنيف منصب المدير العام المؤقت برتبة ف-5 في نيسان/أبريل 2023 وفقا لمعايير لجنة الخدمة المدنية الدولية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن أمانة السلطة، شأنها شأن المنظمات الأخرى التي تطبق نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات، قد أبرمت اتفاقا من اتفاقات مستوى الخدمات مع مركز الأمم المتحدة العالمي لخدمات الموارد البشرية الموجود في بون، ألمانيا، يُجري بموجبه المركز استعراضا وتقييما تقنيين لجميع التوصيفات الوظيفية على ضوء معايير لجنة الخدمة المدنية الدولية، ثم يُصدر توصيات بشأن التصنيف. وقد أُدرجت وظيفة المساعد الإداري في الميزانية برتبة خ ع-6، ويتواءم ذلك مع سياسة الميزانية العادية لجميع الوظائف من فئة الخدمات العامة داخل الأمانة العامة، بغض النظر عن تصنيف كل وظيفة على حدة.

4 - ويمثل الاعتماد المالي الإجمالي البالغ 641 301 دولار، على النحو الوارد في المرفق الأول، التكلفة الكاملة لمدير عام مؤقت واحد (ف-5) ومساعد إداري واحد (فئة الخدمات العامة) وتكاليف غير متعلقة بالوظائف قدرها 801 135 دولار: للسفر (000 50 دولار)، ودعم تكنولوجيا المعلومات (000 12 دولار)، وتكاليف دعم غير مباشرة تقدر بنسبة 13 في المائة (801 73 دولار). وتجدر الإشارة إلى أن تكاليف الموظفين الواردة في المرفق الأول هي تكاليف الموظفين الكاملة، استنادا إلى المنهجية الموحدة التي تطبقها لجنة الخدمة المدنية الدولية، بما في ذلك تكاليف الموظفين العامة (المعاشات التقاعدية، والإعادة إلى الوطن، ومنحة التعليم، وغير ذلك من المزايا والبدلات).

ثانيا - خيارات الإنشاء في حدود اعتمادات الميزانية الحالية

5 - بناء على طلب المجلس، قام الأمين العام باستعراض الخيارات المتاحة لإنشاء الوظيفتَين المقترحتين في حدود اعتمادات الميزانية الحالية للفترة المالية 2023-2024. ولتحقيق هذا الهدف، يمكن النظر في ثلاثة خيارات:

(أ) إعادة توزيع الوظائف الثابتة ضمن الملاك الوظيفي الحالي؛

(ب) تمويل الوظيفتَين من الوفورات التي تُحقق في الوظائف الثابتة (أي إدارة معدل الشواغر لتحقيق وفورات تعادل تكلفة الوظيفتَين الإضافيتين)؛

(ج) تحويل الأموال من أبواب أخرى من الميزانية المعتمدة، بما في ذلك من تكاليف البرامج وخدمات المؤتمرات.

6 - ويتضمن الملاك الوظيفي المعتمد للأمانة للفترة 2023-2024 اعتمادات لتغطية تكاليف 52 وظيفة ثابتة. ويشمل ذلك العدد أربع وظائف برتبة ف-5، كما يلي: رئيس الموظفين ورئيس التخطيط

الاستراتيجي؛ وكبير الموظفين القانونيين؛ وكبير موظفي الشؤون العلمية؛ ورئيس وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية. وهذه الوظائف مشغولة ويؤدي شاغلوها مهام حاسمة الأهمية لكي تنفذ السلطة ولايتها. ولا يمكن تحويل أي من هذه الوظائف إلى منصب المدير العام المؤقت. ولا يمكن أيضا إسناد أي مسؤوليات إضافية لأي من هذه الوظائف، والسبب الرئيسي لذلك هو أنه في حالة أداء أي من شاغلي الوظائف مهام تتعلق بالمؤسسة فمن شأن ذلك أن يثير تضاربا في المصالح على الفور. وبالمثل، لا يمكن إسناد أي مسؤوليات إضافية لأي وظائف أخرى داخل الأمانة. كما أن جميع الوظائف داخل الأمانة وظائف ثابتة بدوام كامل، وهي مصنّفة على أساس أن شاغليها يضطلعون بمهام تشغلهم بنسبة 100 في المائة من وقت الوظيفة.

7 - وفيما يتعلق بالوظيفة المقترحة من فئة الخدمات العامة، يوجد في الأمانة حاليا 20 وظيفة من فئة الخدمات العامة، منها 11 وظيفة في مكتب الخدمات الإدارية يؤدي خمسة موظفين من شاغليها مهام مساعدين إداريين (وظيفة في كل مكتب ووظيفتان في المكتب التنفيذي للأمين العام). ونسبة خمسة مساعدين إداريين إلى 22 وظيفة من الفئة الفنية منخفضة جدا مقارنة بالمنظمات الأخرى، ولا يُعتبر أنه من الممكن نقل أي من هذه الوظائف الموجودة إلى مكتب المدير العام المؤقت.

8 - وبناء على ذلك، فإن الخيار الأول، المتمثل في إعادة توزيع الوظائف الثابتة ضمن الملاك الوظيفي الحالي، لا يشكل خيارا قابلا للتطبيق.

9 - وكما هو الحال في المنظمات الأخرى، لا تُشغل جميع الوظائف داخل الأمانة طوال الفترة المالية بأكملها. وخلال أي فترة مالية، تكون بعض الوظائف شاغرة مؤقتا بسبب الاستقالات أو التقاعد أو التأخير في الاستقدام. وتمثل إدارة معدل الشواغر بفعالية من الوظائف المهمة التي تؤديها الإدارة. وإذا لم يتم الحفاظ على معدل الشواغر ضمن النطاق المستصوب، يُحتمل آنذاك أن تتجاوز النفقاتُ اعتمادات الميزانية، إما بسبب رصد اعتمادات دون المطلوب للميزانية أو الإنفاق المفرط على الاستقدام وتكاليف انتهاء الخدمة. ويناهز معدل الشواغر الحالي في الأمانة نسبة 2 في المائة، وهو يقع في حدود النطاق المستصوب. ومن الأهمية بمكان أيضا ملاحظة أنه عندما تتجاوز النفقاتُ اعتمادات الميزانية يمكن أن تخلِّف آثارا سلبية كبيرة على التدفق النقدي. وعندما تتجاوز النفقات الميزانية المخصصة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى عجز نقدي.

10 - وهناك عامل آخر ينبغي النظر فيه يتمثل في وجود فارق زمني باستمرار يفصل بين إعداد الميزانية للفترة المالية وتنفيذ الميزانية. ويصعب بشكل خاص توقُّع الزيادات في تكاليف الوظائف الثابتة وتكاليف الموظفين العامة، التي تتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل التي تشمل الزيادات في جداول المرتبات، وتسويات غلاء المعيشة، والزيادات في الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، والزيادات في تكاليف السفر (التي تؤثر على تكاليف الاستقدام، وإجازات زيارة الوطن، والإعادة إلى الوطن)، والزيادات في استحقاقات الموظفين[2]. ويشكل الحفاظ على معدل الشواغر في حدود النطاق المستصوب أداة هامة لتوفير حاجز في مواجهة هذه الزيادات غير المتوقعة. غير أنه لهذا السبب لم تحقق الأمانة، خلال دورات الميزانية الثلاث الماضية، أي وفورات في تكاليف الموظفين العامة وتكاليف الوظائف الثابتة.

(2) تطبّق السلطةُ نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات، وتحدد لجنة الخدمة المدنية الدولية جميع الاستحقاقات.

11 - وبناء على ذلك، فإن الخيار الأول، المتمثل في تمويل الوظيفتَين من الوفورات التي تُحقق في الوظائف الثابتة، لا يشكل خيارا قابلا للتطبيق.

12 - أما إمكانية تحويل الأموال بين أبواب الميزانية فهي قائمة باستمرار، وهكذا فإن الخيار الثالث يتمثل في تحويل الأموال من الباب 2 من الميزانية (نفقات خدمات المؤتمرات) أو الباب 3 (البرامج). ويتضمن الباب 2 من الميزانية اعتمادا لتغطية نفقات قدرها 000 360 3 دولار خلال الفترة المالية مخصصة للبندَين الرئيسيين من بنود الميزانية المتمثلين في الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية. ونظرا إلى زيادة عدد اجتماعات أجهزة السلطة، فضلا عن التكاليف المتزايدة المرتبطة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، لا يُعتبر أنه من الممكن تحويل الأموال من الباب 2.

13 - ويتضمن الباب 3 من الميزانية اعتمادا لتغطية نفقات قدرها 000 123 3 دولار على البرامج، بما في ذلك لإنجاز جميع مجالات العمل الفنية للسلطة. وقد خضعت تلك التكاليف لفحص دقيق من قِبل لجنة المالية أثناء نظرها في الميزانية المقترحة للفترة المالية، ولذلك فهي تعكس بدقة التكاليف الفعلية لتنفيذ البرامج المعتمدة، بما في ذلك البرامج المتصلة بوضع خطط الإدارة البيئية، وتنفيذ خطة العمل للبحوث العلمية البحرية، وتنفيذ استراتيجية السلطة المتعلقة ببناء القدرات خلال الفترة المالية. وإذا تم تحويل الأموال من البرامج، فمن المؤكَّد أن يخلّف ذلك آثارا سلبية وخيمة على تنفيذ البرامج المدرجة في الميزانية بفعالية. ونظرا إلى أن الميزانية المقترحة للمؤسسة تمثل حوالي 20 في المائة من الميزانية البرنامجية بأكملها، لا يُعتبر هذا الخيار قابلا للتطبيق.

ثالثا - مقترح الميزانية التكميلية

14 - نظرا إلى تعذّر إنشاء الوظيفتَين المقترحتين في حدود موارد الميزانية الحالية، أعدّ الأمين العام مقترح ميزانية تكميلية بناء على طلب المجلس. وللحفاظ على التكاليف التي تتحملها الدول الأطراف في مستوى الحد الأدنى من المبلغ اللازم، تغطي الميزانية التكميلية الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى كانون الأول/ديسمبر 2024 ولا تغطي كامل الفترة المالية. وقد تم اختيار هذه الفترة على أساس أنه لا يمكن للجمعية العامة الموافقة على مقترح الميزانية التكميلية إلا في الدورة الثامنة والعشرين التي ستُعقد في تموز/يوليه 2023. ولذلك تشير التوقعات إلى أن شهر تشرين الأول/أكتوبر 2023 هو أقرب موعد ليشغل المدير العام المؤقت منصبه، نظرا إلى الوقت الذي تستغرقه عملية استقدام دولية تنافسية. وبناء على ذلك، يمكن خفض الأرقام المذكورة في الميزانية الإرشادية الواردة في المرفق الأول بمبلغ قدره 989 163 دولارا.

15 - ويتضمن مقترح الميزانية التكميلية الوارد في المرفق الثاني اعتمادا ماليا قدره 312 477 دولارا، يمثل التكلفة الكاملة لمدير عام مؤقت واحد (ف-5)، ومساعد إداري واحد (فئة الخدمات العامة) وتكاليف غير متعلقة بالوظائف قدرها 912 92 دولارا: للسفر (000 26 دولار)، ودعم تكنولوجيا المعلومات (000 12 دولار)، وتكاليف دعم غير مباشرة تقدر بنسبة 13 في المائة (912 54 دولارا) بما يتواءم مع الممارسات المتبعة في الأمم المتحدة.

رابعا - التكاليف التي تتحملها الدول الأطراف

16 - بالنسبة للتكاليف التي تتحملها الدول الأطراف، إذا تمت الموافقة على مقترح الميزانية التكميلية سيؤدي ذلك إلى زيادة إجمالية في الأنصبة المقررة بنسبة 2,90 في المائة مقارنة بالمستوى المعتمد لأنصبة الفترة المالية 2023-2024 بأكملها. وبالنسبة للأعضاء المساهمين بالحد الأدنى، سيؤدي ذلك إلى زيادة صافية قدرها 48 دولارا للفترة المالية. وسيدفع أكبر 10 أعضاء مساهمين مجتمعين مبلغا قدره 486 321 دولارا إضافيا من الأنصبة المقررة. وسيتم استرداد الاشتراكات في الميزانية التكميلية بإدخال تعديل على جدول الأنصبة المقررة لعام 2024.

خامسا - التوصية

17 - اللجنة المالية مدعوة إلى أن تقدّم في تقريرها تقييمَها للمبررات التي قدمها الأمين العام في هذا التقرير لشرح تعذّر إمكانية تغطية التكاليف المقترحة للمؤسسة من الميزانية الحالية للسلطة. واللجنة مدعوة أيضا إلى التوصية بأن يقوم المجلس والجمعية بما يلي:

(أ) الموافقة على الميزانية التكميلية للفترة المالية 2023-2024 بمبلغ لا يتجاوز 312 477 دولارا، على النحو الذي يقترحه الأمين العام في المرفق الثاني لهذه الوثيقة؛

(ب) الإذن للأمين العام، عملا بالمقرر الوارد في الوثيقة ISBA/27/A/10، بتعديل جدول الأنصبة المقررة لعام 2024 وفقا لذلك.

المرفق الأول

الميزانية الإرشادية للفترة 2023-2024		*الاحتياجات المقترحة لعام 2023*	*الاحتياجات المقترحة لعام 2024*	*المجموع للفترة 2023-2024*
المؤسسة	**تكاليف الموظفين**			
	المدير العام المؤقت (ف-5)	226 000	227 000	453 000
	المساعد الإداري (خ ع-6)	26 000	26 500	52 500
	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	**252 000**	**253 500**	**505 500**
	تكاليف غير متعلقة بالوظائف			
	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	6 000	6 000	12 000
	السفر	25 000	25 000	50 000
	تكاليف الدعم غير المباشرة (13 في المائة)	36 595	37 206	73 801
	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتعلقة بالوظائف	**67 595**	**68 206**	**135 801**
مجموع الباب 5		**319 595**	**321 706**	**641 301**

المرفق الثاني

	مقترح الميزانية التكميلية للفترة 2023–2024	*الاحتياجات المقترحة لعام 2023*	*الاحتياجات المقترحة لعام 2024*	*المجموع للفترة 2023–2024*
المؤسسة	**تكاليف الموظفين**			
	المدير العام المؤقت (ف–5)	120 000	228 000	348 000
	المساعد الإداري (خ ع–6)	7 000	29 400	36 400
	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	**127 000**	**257 400**	**384 400**
	تكاليف غير متعلقة بالوظائف			
	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	6 000	6 000	12 000
	السفر	6 000	20 000	26 000
	تكاليف الدعم غير المباشرة (13 في المائة)	18 070	36 842	54 912
	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتعلقة بالوظائف	**30 070**	**62 842**	**92 912**
مجموع الباب 5		**157 070**	**320 242**	**477 312**